الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
1 March 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتتر – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان:

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان**

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-70332 (A)
0070332

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)

مشروع القرار A/C.3/55/L.19

١ - **السيد بروزان - جورجسن** (الدانمرك): قام بعرض مشروع القرار A/C.3/55/L.19، المعنون برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وأعلن أن أرمينيا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكوستاريكا، والنمسا، قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار. كما أشار إلى تصويب أُدخل على النص: في السطر الأخير من النسخة الانكليزية للفقرة ٧ (هـ)، استعيض عن كلمة ''developing'' بكلمة ''elaborating''، وهي الكلمة التي وردت في النص المقدم إلى الأمانة العامة.

٢ - وبعد أن لخص العناصر الأساسية لمشروع القرار، قال إن النص هو نسخة مستكملة معدلة بصورة طفيفة من القرار الذي اتخذ خلال الدورات السابقة بشأن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم ويسجل التقدم الذي أحرز منذ ذلك الوقت في تعزيز أهداف العقد. ونظرا لأن المشروع قد أعد في مشاورات مفتوحة بمشاركة الجميع، أعرب عن أمله في أن يعتمد دون تصويت.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (A/55/3، و A/55/280/Add.1 و 2، و A/55/296/Add.1، و A/55/133-S/2000/682، و A/55/309، و A/55/310، و A/55/375، و A/55/473، و A/C.3/55/4)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (A/55/40 (الملحق رقم ٤٠)، و A/55/44 (الملحق رقم ٤٤)، و A/55/178، و A/55/204، و A/55/205، و A/55/206، و A/54/805، و A/55/207، و A/55/208، و A/55/278، و A/55/290، و A/55/313، و A/55/438-S/2000/931)

٣ - **السيدة ستاماتوبولو** (نائبة مدير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قالت إن أحد أهداف جمعية الألفية كان هو دعم التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، وخلال تلك الأيام الثلاثة، قام ٢٧٣ بلدا بتوقيع تلك الصكوك، أو التصديق عليها، أو الانضمام إليها، وهو عدد غير مسبوق. والاستثناء الوحيد والمؤسف هو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي لم تحصل على التأييد المطلوب وما زال يلزم انضمام ٦ دول أخرى إليها قبل أن يمكن دخولها إلى حيز النفاذ.

٤ - واستعرضت أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، فقالت إن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواصل تطوير المبادئ الفقهية بإعداد تعليقات عامة بشأن أحكام العهد، وذلك بالإضافة إلى النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف. ونظرا لأنه يجري الاضطلاع بهذه المهمة بمساعدة الوكالات المتخصصة، وأجهزة الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية، والخبراء من جميع أنحاء العالم، فإن التعليقات تعكس نهجا عالميا بحق تجاه تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ - ومضت قائلة إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، من جانبها، ما زالت تواجه مشكلة عدم مثول الدول الأطراف أمام اللجنة في المواعيد المقررة للنظر في تقاريرها. وقد شرعت اللجنة في عملية استعراض أساليب عملها من حيث صلتها بتقارير الدول الأطراف، وستقدم تقريرا عما تحرزه

من تقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والخمسين.

٦ - وأردفت قائلة إن لجنة مناهضة التعذيب تواصل عملها بشأن الاستقصاءات السرية الأربعة بموجب المادة ٢٠ من الاتفاقية. وقد قبلت ٤٢ دولة من الدول الأطراف اختصاص اللجنة في النظر في الرسائل المقدمة بموجب المادة ٢٢ من الاتفاقية. وقد نظرت اللجنة، خلال دورتيها الأخيرتين، في ١٨ رسالة، وصاغت ١١ رأيا نهائيا بشأن موضوع الرسائل، ووجدت انتهاكا واحدا للاتفاقية.

٧ - واستطردت قائلة إن عدم توفر الموارد الكافية لهيئات رصد المعاهدات يؤدي إلى عرقلة تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وقد نوقش هذا الموضوع في اجتماعات رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان؛ وفي الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٩، قرر الرؤساء اعتماد خطة عمل لتعزيز تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد اعتمدت خطتا عمل أخريان، تتصل إحداهما باتفاقية حقوق الطفل، وتتصل الأخرى بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد التمست مفوضية حقوق الإنسان، في سياق مناشدتها السنوية لتقديم مساهمات من خارج الميزانية، مساهمات من أجل تنفيذ خطط العمل الثلاث هذه. وأسفرت الموارد الإضافية التي تلقتها عن إجراء تحسينات كبيرة. فعلى سبيل المثال، أمكن مواصلة استخدام موظفين متخصصين بلجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعيين موظفين إضافيين لمساعدة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى خطط العمل، ناقش رؤساء هيئات رصد المعاهدات في اجتماعهم المعقود في سنة ٢٠٠٠، أفكارا تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز التنسيق، واستعرضوا دور الاجتماع السنوي بغية جعله آلية أكثر فعالية للإصلاح.

٨ - واسترسلت قائلة إن الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية عميقة قد تأخرت كثيرا. لذلك فإن المفوضية يسرها أن رؤساء هيئات رصد المعاهدات، والأمانة العامة، والدول الأطراف يقومون ببحث هذه المسألة. وقد جاءت هذه المناقشات بعد صدور تقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بتعزيز فعالية نظام رصد معاهدات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على المدى الطويل. وقد أثار آخر تقرير للخبير المستقل، الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٧، الكثير من التساؤلات التي ما زالت وثيقة الصلة بأداء الهيئات المنشأة بمعاهدات. وبناء على طلب الجمعية العامة، قامت الحكومات وهيئات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والشخصيات المهتمة، بإجراء جولة ثانية من المشاورات بشأن ذلك التقرير. ومعروض على الجمعية العامة جميع الوثائق ذات الصلة.

٩ - **السيد لوبريه** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك باسم تركيا وقبرص ومالطة، التي أيدت أيضا بيانه، فقال إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان قد أسهم في بلوغ هدف التصديق الشامل على معاهدات وبروتوكولات حقوق الإنسان. ولم يوقع الصكوك الدولية الرئيسية الستة سوى ما مجموعه ١٠٠ بلد. ويسر الاتحاد الأوروبي أن النداء الذي وجهه الأمين العام قد أسفر عن التزامات جديدة، وحث الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدات حقوق الإنسان أن تفعل ذلك دون إبطاء.

١٠ - ومضى قائلا إن الأحداث من قبيل مؤتمر قمة الألفية، والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، واجتماع بيجين بعد خمس سنوات، قد أتاحت فرصة للمجتمع الدولي لكي يعزز تمسكه بالصكوك ومن المتوقع أن تؤدي الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إلى حفز القيام بأنشطة جديدة لصالح حقوق الإنسان. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبته في تأكيد أهمية الحق في التعليم وحث الدول على تكثيف جهودها في ذلك المجال.

١١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أن من المهم أن تحد الدول لدى انضمامها لأي معاهدة من تحفظاتها عليها، وأن تمتنع عن صياغة تحفظات تتعارض مع روح ذلك الصك. ولذلك، فإن الاتحاد يرصد عن كثب التحفظات على المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وقام في حالات معينة باتخاذ تدابير تتعلق، على سبيل المثال، بالتحفظات التي صاغتها بلدان معينة فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال.

١٢ - واستطرد قائلا إن من المهم أن تتخذ الدول الأطراف، بالإضافة إلى التدابير القانونية، خطوات عملية لكفالة تطبيق الصكوك الدولية على الصعيد الوطني. ويتمثل أحد العناصر الهامة الأخرى في استمرار التفاعل بين هيئات رصد المعاهدات والدول. ويشيد الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بالعمل الذي تقوم به مختلف الهيئات المنشأة بمعاهدات، التي تقوم، في جملة أمور، بتيسير التنفيذ عن طريق صياغة توصيات.

١٣ - وأضاف قائلا إنه يجب أن يكون باستطاعة المستفيدين من الحقوق الواردة في المعاهدات أن يطالبوا بتلك الحقوق. ولهذا السبب، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب ببدء نفاذ أحدث آلية لشكاوى الأفراد، وهي البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٤ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يدرك الحاجة إلى تعزيز تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويعتقد أنه يلزم قبل إنشاء نظام الاتصالات المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري ذي الصلة، إيلاء الاعتبار لجميع الجوانب القانونية للمسألة. وأردف أن هناك بروتوكولا إضافيا لاتفاقية مناهضة التعذيب يجري أيضا التفاوض بشأنه، بغية إعطاء ذلك الصك آلية فعالة للمراقبة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الدول الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

١٥ - وأكد أن من المهم للغاية أن توفر لهيئات رصد المعاهدات الموارد البشرية والمالية اللازمة وأنه ينبغي لتلك الهيئات أن تنسق عملها بحيث تتلاحم مع نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

١٦ - واستطرد قائلا إن العدد الهائل من الدول التي يتعين عليها تقديم تقارير يعني كبر حجم عبء العمل الملقى على عاتق الهيئات المنشأة بمعاهدات بصورة مفرطة وأنه أدى إلى حدوث تأخيرات. ولا بد من تحسين أداء النظام والمحافظة على مصداقيته. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتدابير التي اتخذت تحقيقا لتلك الغاية من جانب مختلف اللجان، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وعدد من هيئات الأمم المتحدة. وهو يود أن يحدث تبسيط للإجراءات، وزيادة في التفاعل بين مختلف آليات حقوق الإنسان، وبخاصة لجنة حقوق الإنسان، وتعبئة موارد مالية إضافية لتحسين النظام.

١٧ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤكد من جديد عزمها الوطيد على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي انضمت إليها، وهي تحث البلدان الأخرى في المجتمع الدولي على أن تحذو حذوها. واختتم كلمته بقوله إنه يلزم توحيد الصفوف من أجل تحسين النظام وتحقيق التطبيق الكامل للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المعاهدات التي لا غنى عنها لترجمة تلك المبادئ إلى قانون.

١٨ - **السيد عودة** (مصر): قال إنه بالرغم من أن هناك ما يدعو إلى الفخر بما تحقق من تقدم وزيادة الوعي بمبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي، فإن الكثير من المعايير والمبادئ المتعارف عليها دوليا لم تحصل على فرصتها في التطبيق حتى الآن، بالرغم من اتفاق الجميع على أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

١٩ - ومضى قائلا إن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الحق في التنمية، يجب أن تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به الحقوق السياسية والمدنية. وبينما يتحدث إعلان وبرنامج عمل فيينا عن عالمية حقوق الإنسان وأهمية التعاون الدولي في هذا المجال، فإنه يشير أيضا إلى مبدأ جوهري يهم وفد بلده التأكيد عليه وهو أن المسؤولية الأولى عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الحكومات. وقال إن مصر تحرص كل الحرص عند تناولها لموضوعات حقوق الإنسان بصفة عامة على التأكيد على المبادئ التالية: أولا، ضرورة عدم تسييس حقوق الإنسان والبعد عن استخدامها كأداة ضغط على دول بعينها أو استخدامها كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية أو لتحقيق مآرب سياسية أو اقتصادية أو تجارية معينة. وثانيا، ضرورة عدم اتباع سياسات ترمي إلى تطبيق معايير ازدواجية أو انتقائية عند تناول موضوعات حقوق الإنسان. وذكر أن وفد بلده يعرب في هذا الصدد عن قلقه البالغ إزاء انتهاك حقوق الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة بشكل يتنافى وأبسط معاني الإنسانية، ويتعارض مع الأعراف والقواعد والالتزامات الدولية. وقال إن ما يثير العجب بل والإحباط في هذا الصدد هو امتناع بعض الدول، لأسباب سياسية خالصة، عن التعامل بالفعالية الواجبة مع الأوضاع الإنسانية المتردية في الأراضي العربية المحتلة، أو مجرد تجاهل تلك الأوضاع، الأمر الذي يشكك في مصداقيتها وحسن نيتها عند تناول حالات حقوق الإنسان بشكل عام. وثالثا، ضرورة أن يراعى عامل تنوع وتعدد الثقافات في العالم، وأن يراعى كذلك أكثر من أي وقت مضى أن المجتمع الدولي يحتاج إلى إقرار درجة عالية من التسامح والتفاهم بين الدول والشعوب المختلفة بغض النظر عن اختلاف الثقافات أو تباين الديانات أو الأعراق.

٢٠ - واستطرد قائلا إن التزام مصر بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة يعكسه انضمامها إلى أكثر من ١٩ صكا دوليا وأنها عملت على مواءمة تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع روح ونص تلك الصكوك. والدستور المصري والتشريعات الوطنية تأخذ في الاعتبار التزامات مصر التعاقدية المختلفة، بغية تفادي أية تناقضات مع تلك الصكوك وذلك مع ضمان احترام خصوصياتها الثقافية والدينية والحضارية.

٢١ - وأشار إلى الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجال النهوض بمبادئ حقوق الإنسان. وهذه المنظمات من أهم العناصر الفاعلة والمؤثرة في منظومة حقوق الإنسان بمصر، ويعترف بدورها تماما في الدفاع عن هذه الحقوق والتعريف بها على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. واختتم كلمته بقوله إن مصر، مثل الغالبية العظمى من الدول النامية، تسعى إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية، ولديها رؤية واضحة بالنسبة لمسائل حقوق الإنسان، التي وإن كانت تتمحور حول حقوق الفرد

وحرياته الأساسية، فإنها تهدف كذلك إلى سعادة واستقرار ورخاء وتقدم الجماعة.

٢٢ -**السيد شارما** (نيبال): قال إن نيبال تفي بالتزاماتها الدولية والمحلية على السواء، بالرغم من الصعوبات الجسيمة التي تواجهها بوصفها بلدا فقيرا وحديث العهد الديمقراطية. وكما ذكر رئيس وزراء نيبال في مؤتمر قمة الألفية، فإنه في سياق عالم تسوده العولمة، تصبح الديمقراطية والتنمية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون قضية مشتركة للمجتمع العالمي. وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد استطاع وضع معايير وأهداف مشتركة في مجال حقوق الإنسان فإنه مما يدعو إلى الأسى أن بعض الدول تعطي أولوية لبعض الحقوق بينما تتجاهل البعض الآخر. وقال إن وفده يعتقد أن الحقوق السياسية والاقتصادية ليست متمانعة ولكنها في الواقع متعاضدة.

٢٣ - ومضى قائلا إن الدول النامية قد يتعذر عليها أحيانا الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بسبب الفقر أو الصراع ومن المفهوم في هذه الحالة أنها تكون جديرة بالانتقاد. ولكن ما يصعب فهمه هو أن تعامل تلك البلدان ذاتها التي تنتقدها الهيئات المنشأة بمعاهدات بازدراء وترفّع عندما تتهم هي ذاتها بانتهاك حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يعطي الانطباع بأن آليات حقوق الإنسان قد وضعت لتأديب الفقراء والضعفاء وحدهم.

٢٤ - وأردف قائلا إن العقبات الرئيسية التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان هي الأمية والمرض والفقر في بلدان مثل نيبال. وفي حين بشرت العولمة والثورة التكنولوجية بحرية الاختيار، فإنهما بكونهما قاصرتين على فئة معينة، قد أسقطتا من حسابهما فئة الفقراء. ويجب أولا كفالة الظروف اللازمة للمحافظة على الحياة وإيجاد البدائل التي يمكن الاختيار من بينها.

٢٥ - واستطرد قائلا إن جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت في فترة التسعينيات، قد اعترفت بأن الديمقراطية، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي قضايا متداخلة يلزم معالجتها معا لكي يمكن تحسين مصير الجنس البشري. وقد أكد من جديد مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا أهمية ذلك المبدأ. ومن شأن القضاء على الفقر المدقع أن يؤدي في حد ذاته إلى تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في معظم البلدان، وأن يكون له كذلك أثر إيجابي على جهود تعزيز السلم والديمقراطية.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه سيكون من الظلم الفادح أن يتم كفالة حقوق الإنسان على حساب أطفال العالم. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم حرمان الأطفال من حقهم في التمتع بنعم الطبيعة بسبب الأضرار البيئية. وهناك حاجة إلى بحث فكرة الحقوق البيئية باعتبارها قضية حيوية من قضايا حقوق الإنسان.

٢٧ - وأردف قائلا إنه في أعقاب مؤتمر فيينا، الذي دعا إلى الاعتماد العالمي للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، زاد عدد البلدان التي انضمت إلى تلك المعاهدات زيادة ملحوظة. ومع ذلك، فإنه حتى المعاهدات الأساسية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لم تصبح بعد عالمية. وقد أصبحت نيبال طرفا في ١٦ صكا من صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك ست معاهدات أساسية، وهي تؤيد تماما دعوة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالعمل على تحقيق التصديق الشامل لجميع المعاهدات الأساسية بحلول عام ٢٠٠٣. كما تحث نيبال على توسيع نطاق التصديق الدولي على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق الأطفال.

٢٨ - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى التصديق على المعاهدات، يلزم إنشاء آليات قانونية ومؤسسية محلية وضمان تشغيلها على نحو فعال لتحقيق النتائج المرجوة. وقال إن حكومته ما برحت تتخذ تدابير قوية تتسق مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية. فقامت على سبيل المثال، بسن قانون لجنة حقوق الإنسان رقم ٢٠٥٤، وإلغاء عقوبة الإعدام، كما قامت مؤخرا بإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. ويجري تشجيع القطاع الخاص، عن طريق تعزيز الممارسات التجارية الجيدة، على الاضطلاع بدور قوي في تعزيز حقوق الإنسان لكل من العمال والمستهلكين. ويجري بصورة متزايدة مساعدة المنظمات غير الحكومية على زيادة الوعي بحقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية.

٢٩ - وأكد أن الدول الأطراف يقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام المعاهدات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، يلزم تقديم المساعدة إلى البلدان التي تفتقر إلى الخبرات والموارد اللازمة للوفاء بذلك الهدف. وهنا يصبح التعاون الدولي مهما لتحقيق هدف إقامة مجتمعات مستنيرة قادرة على التقيد تماما بمعايير حقوق الإنسان.

٣٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي باستمرار تكييف القانون الدولي لكي يكون متسقا مع الحقائق المتغيرة. وهذا هو السبب في أن حكومته تدرك أهمية إعداد بروتوكولات إضافية بهدف تحديد سياق مختلف معاهدات حقوق الإنسان على وجه الدقة ودعم أحكامها. وفي هذا الصدد، اعتبر اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، اللذين وقعتهما نيبال خلال مؤتمر قمة الألفية، خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة بالترحيب.

٣١ - **السيد بيكاسو** (بيرو): قال إن الدول شهدت في العقود الأخيرة حدوث تطور سريع وبناء لمجموعة من المبادئ والقواعد والأحكام على الصعيدين الوطني والدولي. وخلال تلك العملية، اعترف بشخص الإنسان بوصفه الموضوع المحوري للمجتمع والدولة. ويمكن ملاحظة عملية تَشكُل نظام قانوني وسياسي، قضائي وغير قضائي، متعدد الأطراف وثنائي، للحماية، تمثل فيه حقوق الإنسان إطار مرجعيا أساسيا للعلاقة بين الدولة والفرد، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية. فبدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومرورا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرهما من الصكوك الدولية الهامة، برز تدريجيا توافق في الآراء بشأن القضايا التي تهم جميع الدول والتي لها أولوية عالية لدى المجتمع الدولي.

٣٢ - ومضى قائلا إنه ظهرت أثناء المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ مبادئ قانونية جديدة، مثل القضاء على الفقر، وكرامة شخص الإنسان، وأصبحت إمكانية تحقيق الحرية حقيقة واقعة. وأسفر إعلان عام ١٩٨٦ عن زيادة الاعتراف بالحق في التنمية، مما عكس النقاش الدائر بين المجتمعات السياسية والمدنية التي تتباين مؤسساتها وأشكال تمثيلها، أي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣٣ - وأردف قائلا إن العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان ينبغي أن يتجاوز إنشاء آليات للتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان وألا يقتصر على ذلك. وينبغي بذل جهود للتخفيف من ظروف التفاوت المادي الذي يمنع الناس من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية في مجتمعاتهم. ولهذا السبب، فإن بيرو تعلق أهمية خاصة على قضية حقوق الإنسان والفقر الشديد، وهي القضية التي ستقدم بشأنها مرة أخرى مشروع قرار إلى اللجنة الثالثة في الدورة الحالية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالآليات والإجراءات الدولية لرصد حالة حقوق الإنسان، قال إن سلوك حكومته يقوم على الشفافية والحوار والتعاون بوصفها مبادئ أساسية لتوفير

حماية فعالة لشخص الإنسان. وفي حالة بيرو بالذات، فإن الأفعال تصدق الكلمات، فيما يتعلق بالتعاون على سبيل المثال. ومن الشواهد الواضحة على سياسة الحكومة قيامها باستضافة مختلف المسؤولين، ومنهم ممثل الأمين العام لشؤون المشردين داخليا في عام ١٩٩٥، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في عام ١٩٩٦، والفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في عام ١٩٩٨. وأقيم الدليل على اتباع تلك السياسة مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ بتوجيه الدعوة إلى المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير. وقال إن حكومته تولي الاهتمام للإجراءات المواضيعية والتوصيات الناشئة عنها. وفي سياق حماية حقوق الإنسان، فإن التعاون يعني بذل قصارى الجهود للاستجابة لتلك التوصيات. ونظرا لأن معظم التوصيات في حالة بيرو كانت ترتبط بحالات ناشئة عن تنفيذ تشريع خاص لمكافحة العنف الإرهابي الذي ابتلي به البلد لأكثر من عقد، فإنه يمكن فهم أن تلك التوصيات قد ساعدت في التعامل مع حالات معينة واتخاذ التدابير اللازمة.

٣٥ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن من المناسب أن يوضح موقفه، لأنه يرى أنه لكي يمكن التوصل إلى رأي متسق وشامل بشأن المسألة، يلزم أن يكون هناك فهم كامل وشامل للظروف القائمة داخل الدول ومجتمعاتها. واختتم كلمته بقوله إن التحدي الكبير الذي يواجه المجتمع الدولي يتمثل في تحقيق تلاق للإرادات السياسية بما يتيح إمكانية إحراز تقدم حقيقي في ميدان حقوق الإنسان مع احترام الاختلافات بين الدول في الوقت ذاته.

٣٦ - **السيد رييز رودريغيز** (كوبا): أعرب عن الأسف لأنه بعد سنتين من طلب الأمين العام، كجزء من عملية الإصلاح، تعزيز الهيئات المنشأة بمعاهدات وتنسيق إجراءاتها وأساليب عملها، لم ينجز سوى قدر ضئيل من العمل لوضع ما طلبه موضع التنفيذ. كما أعرب عن قلقه لأن المدخلات الرئيسية جاءت من الأوساط الأكاديمية في البلدان الصناعية. إذ يجب أن تكون العملية منفتحة وقائمة على المشاركة يمكن أن يسهم فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وبعبارة أخرى، يجب احترام الصبغة الحكومية الدولية لعملية إصلاح وتعزيز عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات.

٣٧ - ومضى قائلا إن وفده يتفق على ضرورة إبقاء عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات في إطار غير سياسي ويعتقد أن الشفافية مطلوبة لضمان إقامة حوار صريح ومثمر بين الدول الأطراف والهيئات المنشأة بمعاهدات. وقال إن وفده يؤيد استخدام جميع مصادر المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في أي بلد بعينه، ولكنه يرى أنه ينبغي أن تكون تلك المصادر متاحة لجميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك الدولة الطرف التي يجري تقديم المعلومات عنها.

٣٨ - وأردف قائلا إن تطبيق الصكوك العديدة المتعلقة بحقوق الإنسان لا يتطلب فحسب جهودا وسياسات وطنية، بل يتطلب أيضا قدرا كبيرا من التعاون الدولي. ويمكن للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن ترصد البلدان المتقدمة النمو من حيث وفائها بالتزاماتها فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعد ضرورية لكفالة التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٣٩ - واستطرد قائلا إن وفده يشعر بالقلق إزاء استمرار وجود صعوبات في كفالة التمثيل الجغرافي العادل لجميع المجموعات الإقليمية في الهيئات المنشأة بمعاهدات، كما في حالة لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي انتخب فيها جميع بلدان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، إلى حد الإجحاف بالممثلين من المناطق الأخرى. ومن المهم أيضا إقامة حوار بين ممثلي الدول الأطراف ورؤساء الهيئات المنشأة

بمعاهدات، وذكر أن وفده يؤيد فكرة تخصيص يوم كامل لتلك المناقشات.

٤٠ - **السيد لا بيفان** (الصين): قال إنه يجب مراعاة الظروف المختلفة للبلدان وأن الكيفية التي يتم بها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها تتوقف على التنمية الاقتصادية، والهياكل السياسية، والأنماط الثقافية، والتقاليد التاريخية، والمعتقدات الدينية. وينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند النظر في التقارير، وينبغي تشجيع الدول الأطراف على التقيد بالمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة ظروفها الخاصة بها على النحو الواجب واعتماد تدابير محددة.

٤١ - ومضى قائلا إنه يلزم أيضا كفالة أن تكون المواد والمصادر المستخدمة جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها. ففي عصر المعلومات، تتوفر مواد من أنواع شتى، ويجب على الهيئات المنشأة بمعاهدات أن تتأكد من أن المعلومات المقدمة صحيحة لكفالة عدم استخدام ادعاءات سياسية لا أساس لها من الصحة.

٤٢ - واستطرد قائلا إن وفده يعتقد أن الصبغة التقنية والقانونية لعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات واستناد توصياتها إلى خبرة أعضائها، هما أمران مهمان جدا لمساعدة الدول الأطراف على القيام بما هو مطلوب منها وفقا لتلك المعاهدات، وذلك بشرط احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وذكر أن حكومته تعلق دائما أهمية كبيرة على التعاون فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان وتفي دائما بالتزاماتها في هذا الشأن. وستستجيب بحماس لدعوة الأمين العام إلى انضمام مزيد من البلدان إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتصديقها عليها، كما يرى من قيام السلطة التشريعية في الصين في الوقت الحالي بالنظر في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تتوقع أن تصدق عليه في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٣٠.